2024/07/21

التقرير الصحفي اليومي

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

الاعتماد البريطاني ASIC لقسم اللغة الإنجليزية

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية لكليات الصيدلة والعلوم الطبية و الإعلام والعمارة والتصميم.

الاعتماد البريطاني ASIC للجامعة وتخصصاتها.

الاعتماد البريطاني ACPE لتخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني ASIC لكلية العلوم الإدارية والمالية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الألماني الأوروبي لقسم الكيمياء.

الاعتماد الأمريكي لتخصصات علم الحاسوب وأمن المعلومات.

الاعتماد الكندي لتخصص التسويق.

شهادة الآيزو 2015:9001

الاعتماد البريطاني لقسم ذكاء الأعمال وتحليل البيانات.

الاعتماد البريطاني لقسم هندسة البرمجيات.

	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	21 اتفاقية ضمن حاضنة الابتكار الزراعي في البحوث الزراعية	7	الدستور
.2	توحيد الدوام والقبول في الجامعات *د. ماجد الخواجا	10	الدستور
.3	مديونية الجامعات .. أزمة مركبة تبحث عن حلول	3	الغد
.4	محافظة: ضرورة تسويق الجامعات لنفسها وللتخصصات ولبرامجها المتميزة	3	الغد

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المنسق الإعلامي
رائد أبو يعقوب

مدير العلاقات العامة والدولية
علاء الدين عربيات

21 اتفاقية ضمن حاضنة الابتكار الزراعي في «البحوث الزراعية»

البقعة – ابتسام العطيات @AddustourNews

أكد وزير الزراعة المهندس خالد الحنيفات، امس السبت، أن المركز الوطني للبحوث الزراعية يشهد تطوراً تقنياً ملحوظاً من خلال أتمتة إجراءاته البحثية وتوظيف مخرجات البحث العلمي عبر حاضنة الابتكار وريادة الأعمال الزراعية، ما يسهم في تطوير القطاع الزراعي.

وقال خلال رعايته حفل توقيع 21 اتفاقية ضمن حاضنة الابتكار في المركز، إن المرحلة المقبلة تتطلب البحث عن حلول إبداعية ضمن خطة تحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع ريادية واقعية للنهوض بالقطاع الزراعي بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين.

بدوره، بين مدير عام مركز البحوث الزراعية، الدكتور خالد أبو حمور، أن حاضنة الابتكار تتبنى تقنيات عصرية وتكنولوجيا حديثة عبر منظومة متكاملة لدعم المبادرين والمبدعين، وتقديم الخدمات والاستشارات لتأسيس وتطوير المشاريع، مبينا أن عدد المشاريع المحتضنة بلغ 80، تخرج منها 40 مشروعاً باتت صديقة للحاضنة.

وأشار إلى أن دور المركز يتمثل في احتضان الأصول المعرفية والإبداعية وتنشيطها والمحافظة عليها، مع التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الجوانب الفكرية والإبداعية لدى المشاريع المحتضنة.

وتضمنت الاتفاقيات مشاريع ريادية شملت: تجفيف الفطر المحاري والمنتجات الزراعية، ومنصة للعمالة الزراعية، والكشف عن سوسة النخيل، وزراعة احيومائية، وزراعة الزعفران بالنظام الهوائي، وزراعة مائية، وتدوير مخلفات خشب، وإنتاج أسمدة عضوية من النفايات، وتحليل بيانات زراعية، وإنتاج توت بري، وإعادة تدوير مخلفات نسيجية، وإعادة تدوير مخلفات فطر، وإعادة تدوير قطن صناعي، ونظام ري عن بعد، ومنتجات غذائية صحية، وفاكهة التنين الاستوائية، ونظام ري ذكيا، وزراعة كركديه، وتصحيح أنزيمات النبات، وإنتاج الكركم مكملات غذائية.

.1

توحيد الدوام والقبول في الجامعات

د. ماجدعبد العزيز الخواجا

تطالعنا بين عشية وضحاها قرارات مؤثرة وأحيانا جذرية تعيد تشكيل واقع ما لمجال او قطاع في المجتمع. ويفترض في تلك المستجدات أنها مبنية على ضرورات وأولويات لا بد منها، كما وأن تلك القرارات تم بناؤها والخلوص إليها عبر لجان وخبراء في المجال بحيث يكون ثمة حوكمة ورشدية في صنع واتخاذ القرار.

يعاني التعليم العام والعالي من شؤون وشجون متعددة تتطلب مراجعات حقيقية في سبيل تجويد وتحسين الأداء التعليمي ومخرجاته وتوظيفها بما يتلائم مع المعرفة المتحصلة من الدراسة الجامعية.

حاولت عند الكتابة في التعليم العالي مطالعة بعض الأرقام الحاكمة له والتي قد تزيد أو تنقص قليلا عما أورده تاليا: بلغ عدد الجامعات الأردنية (32) جامعة موزعة على (10) جامعات رسمية و(19) جامعة خاصة وجامعتين تعملان بقانون خاص و (1) جامعة إقليمية. هناك أكثر من 46 ألف طالب وطالبة من خارج الأردن، هؤلاء يأتون من دول وأنظمة تعليم متنوعة قد لا تنسجم مواعيدها مع توحيد المواعيد للدوام في مختلف الجامعات الأردنية. وهناك أكثر من 350 ألف طالب على مقاعد الدرس منهم 56% من الإناث. يلتحق منهم 250 ألف طالب في الجامعات الرسمية ، ويلتحق 100 ألف طالب في الجامعات الخاصة. ويبلغ مجموع عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات 11367 عضواً، منهم 8011 في الجامعات الرسمية، و3356 في الجامعات الخاصة. هناك 1027 تخصصاً في الجامعات الرسمية، و674 في الجامعات الخاصة، بينما يبلغ عدد التخصصات في كليات المجتمع 175 تخصصا. ويبلغ عدد المؤسسات التعليمية غير الأردنية التي تعترف بها «التعليم العالي» 3305 مؤسسات، منها 305 عربية، و3 آلاف مؤسسة أجنبية. كما يبلغ عدد الطلبة الأردنيين في الجامعات الأجنبية أكثر من 45 ألف طالب وطالبة. منهم 19 ألف طالب يدرسون الطب في الخارج بتكلفة تقارب المليار دينار.

أهم ما يطرحه خبراء التعليم العالي هو مدى الحاجة لمثل هذا العدد الكبير من مؤسسات التعليم العالي في الأردن، إذ يبلغ عدد الجامعات الرسمية 10، فيما يبلغ عدد الجامعات الخاصة 16، فضلا عن جامعتين بقانون خاص، وواحدة إقليمية، وسبع كليات جامعية، و45 كلية مجتمع متوسطة.

هذه المعطيات الرقمية لواقع التعليم العالي تجعلنا نتوقف قليلا قبل إصدار أية أحكام أو قرارات تمسّ بالعمق مجريات وتفاصيل العمل الأكاديمي.

إن فكرة توحيد الدوام بين مؤسسات وهيئات التعليم العالي إضافة لتوحيد القبول فيها، هو مجاف ومخالف لقانون التعليم العالي الذي ينصّ على « استقلالية الجامعات إداريا وماليا»، وهو لا يراعي عديدا من القضايا التي تعالجها استقلالية الجامعات، فمعلوم أن إنشاء الجامعات الخاصة والتي لها وعليها ملاحظات إيجابية وسلبية، إلا أنها حققت هدفين غاية في الأهمية: الأول يتمثل في استيعابها لعديد كبير من الطلبة الذين لا يمكنهم الالتحاق بالجامعات الرسمية، والثاني يتمثل في مقدرتها على استقطاب الطلبة الأجانب الوافدين الذين يتطلب مراعاة بعض سياقاتهم الخاصة ببلدانهم من قبيل اختلاف مواعيد وأجندة الدوام، اختلاف أسس ومعايير القبول والمعدلات. إضافة إلى معيار رئيس ثالث يتمثل في توفير خيار الانتظار للطلبة الذين لا يحالفهم القبول في الجامعات الرسمية أو في الكليات والتخصصات التي يرغبون بدراستها، حيث يتيح لهم مرونة الدوام وبدايته فرص الالتحاق بإحدى الجامعات أو الكليات المتوسطة.

كنا نعتقد أن أحد أهم مترتبات جائحة كوفيد – 19 « المرونة» في العمل والتعليم والتسويق والإدارة والإعلام، وأن شعار « عن بعد» أصبح جزءاً أساسيا لكثير من المهام والإجراءات الرسمية والخاصة.

إن التغيير بشكله النهائي هو من سنن التطور المجتمعي الضرورية، لكن فيضانه والتسرّع في تبنيه وعدم التحقق من جدواه، قد يؤدي إلى نتائج عكسية تماما. وأرى أن التعليم العالي بما يمثله من مصنع لقادة المستقبل، لا بد له من توافر الرصانة والحوكمة والاستقلالية والمرونة الكافية لاتخاذ القرار المناسب لكل موقع أكاديمي.

@AddustourA

.2

تقرير إخباري

مديونية الجامعات.. أزمة مركبة تبحث عن حلول

خان بشارات
local@alghad.jo

عمان- في الوقت الذي تزرع جامعات رسمية تحت طائلة الديون بسبب أوضاعها المالية الصعبة، وخاصة جامعات المحافظات التي يطالب رؤساؤها بزيادة الدعم الحكومي، أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عزمي محافظة لـ"الغد" أن الوضع المالي للوزارات ليس بأفضل حالا من الجامعات الرسمية، لافتا الى وجود أكثر من 100 مليون دينار مستحقات للجامعات على الحكومة ووزارة التعليم العالي، ونحو 25 مليون دينار على وزارة التربية والتعليم.

غير ان ما تعانيه الجامعات الرسمية التي تزيد موازناتها السنوية على 700 مليون دينار لا يعيق برامجها وتطوير بنيتها التحتية فقط، بل يتعدى التأثير الى تأخير رواتب موظفيها، وهو ما يؤثر ايضا على تصنيفها عالميا، وعلى المشاريع التي يفترض بها انجازها للخروج من عنق الزجاجة.

وأكد محافظة ان الضغوط المالية على الموازنة العامة تعوق تحويل أي مبالغ إضافية للجامعات، والتي تتوزع وفق نسب ينظمها مجلس التعليم العالي حسب أقدمية الجامعة وفوقها ومشاريعها وعدد طلبتها وبرامجها، وغيرها من المعايير.

ووفقا لرؤساء جامعات رسمية، قالوا لـ"الغد" إن الكثير من الجامعات الرسمية لها دَين دائمة على الجهات الباعثة للطلبة تزيد على 150 مليون دينار، موكدين اهمية مراجعة الية تقديم الدعم الحكومي للجامعات، وخاصة التي تعاقدت من أزماتها المالية المتراكمة، بعد اداؤها المالي بمرتبة جيدة أو التي وضع خطة إصلاحية لبقية الجامعات ضمن فترة زمنية محددة لا تتجاوز 3 سنوات للخروج من أزماتها المالية.

واعتبروا أن مثل هذا الاجراء سيؤدي الى توفير مبالغ مالية تقدر بعشرات الملايين من الموازنة المخصصة للتعليم العالي، والتي يمكن استغلالها في انشاء صندوق استثماري خاص وتوجيه إيراداته في التوسع بدعم او اقراض الطلبة في الجامعات الوطنية.

كما اعتبروا ان المديونية المرتفعة تعد من أكبر مشاكل الجامعات في الوقت الذي تئن فيه نحو 7 جامعات تحت وطأة ديون للبنوك بنحو 80 مليون دينار، حيث تدفع كل جامعة نحو مليوني دينار فوائد لهذه البنوك.

وأشاروا الى ان انتشال الجامعات الحكومية من أزماتها المالية يمكن ان يتم إما عبر هيكلة الرسوم أو اقرار الرسوم التي كانت تجبى لصالح الجامعات، والغاء البرنامج الموازي، وزيادة مخصصات صندوق دعم الطالب الجامعي، وأن يكون دفع الكلف التشغيلية وتلبية النفقات الجارية، فضلا عن ارتفاع المديونية والاقتراض من البنوك.

واضاف ان مجلس التعليم العالي قام بتعديل اسس توزيع الدعم الحكومي على الجامعات وفقا لمؤشرات تعتمد على قوة الجامعات: فالجامعات الأضعف تحصل على التمويل الأقل، وبذلك أصبحت الجامعات غير قادرة على رفع مؤشراتها نتيجة أوضاعها المالية.

ولفت إلى ان نسبة من الدعم الحكومي للجامعات كانت تذهب لصناديق دعم الطالب الفقير، ما ادى إلى تراكم مستحقات للجامعات على التعليم العالي، مشيرا الى أن مجلس التعليم العالي وضع منهجية جديدة لبدء بتسديد مستحقات الجامعات.

وأوضح الدبعي أن الاستراتيجية الجديدة الرامية الى تسديد المستحقات المالية للجامعات شملت الجهات المعالجة، وهي وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، والقوات المسلحة، لتسديد المبالغ المتراكمة عليها كمستحقات للجامعات على دفعات لتأمين النفقات الجارية للجامعات.

وقال إن هناك 4 جامعات في وضع مالي صعب، ما يعني أنها غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها المالية، مشيرا الى ان الجامعات الأردنية الحكومية تدير عبيدات عن ان من ضمن خطته كشف رئيس الجامعة الجامعات بالقيام بدورها في التعليم والتدريب والبحث بحرية وبشكل ذاتي.

صبي الجامعة الأردنية-(تصوير: سامر قدارة)

ديون الجامعات على الحكومة تتجاوز 100 مليون دينار دون أفق للسداد

وتابع: "يمكن للجامعات أن تحقق المطلوب منها عن طريق تعزيز قدرتها على جعل رحلة التعلم أكثر مرونة وسهولة، وأن توظف التكنولوجيا لمصلحة العمليات، وأن توجد آلية للمراقبة والمحاسبة لطرق التعليم، ما يساهم في تقليل كلف التعليم، إضافة إلى التركيز على البحث العلمي ليكون مرتبطا بالصناعة وضمنوا أنها في أن معا".

بدوره، تحدث رئيس جامعة مؤتة الدكتور سلامة النعيمات عن الصعوبات المالية التي تواجه الجامعة، وضرورة تقديم دعم مالي للجامعات الطرفية، فضلا عن منحها أولوية في تسديد مستحقاتها لدى الجهات الرسمية المختلفة بشكل جيد.

ولفت النعيمات الى أن الاقتراض من البنوك ليس وسيلة ناجحة لسد العجز المالي المتراكم على الجامعات، وبالتالي فهو يرتبط باعتماد معايير تميز الجامعات، ويبرز ها ترتيب الجامعة ضمن التصنيفات العالمية، ونسبة الإداريين الى أعضاء الهيئة التدريسية، ونسبة الطلبة الوافدين وطلبة الموازي، الى المجموع الكلي للطلبة، وعمر الجامعة، والقسم الثالث يعتمد على المستحقات المترتبة للجامعات على صندوق دعم الطالب.

ومن أهم الأسباب التي ادت الى تراكم المديونية، وفق التقرير، محدودية مصادر إيرادات الجامعات، واقتصارها على الرسوم الجامعية المستحقة من الطلبة، والدعم الحكومي المقدم لها، إضافة الى تأخير بعض المرافق الخدماتية في الجامعة مثل المطاعم والأكشاك، الأمر الذي أرهق الإدارات الجامعية المتعاقبة في سعيها لتغطية النفقات، وعلى رأسها المصاريف التشغيلية ورواتب الموظفين.

وتقسم الدعم الحكومي للجامعات بناء على الأسس الجديدة الى ثلاثة أقسام: القسم الأول يهدف الى تغطية فرق النفقات المتكررة على الرسوم الجامعية، وتعويض جزء من تكلفة الطلبة المستفيدين من قانون التقاعد العدي والعسكري، أما القسم الثاني فيرتبط باعتماد معايير تميز الجامعات، وأبرزها ترتيب الجامعة ضمن التصنيفات العالمية، ونسبة الإداريين الى أعضاء الهيئة التدريسية، ونسبة الطلبة الوافدين وطلبة الموازي الى المجموع الكلي للطلبة، وعمر الجامعة، والقسم الثالث يعتمد على المستحقات المترتبة للجامعات على صندوق دعم الطالب.

3.

محافظة: ضرورة تسويق الجامعات لنفسها وللتخصصات ولبرامجها المتميزة

عمان- يـشـارك الأردن فـي فعاليات المعرض التعليمي الدولي السابع المختص في السياحة التعليمية في مدينة أربيل/ إقليم كردستان العراق، الذي افتتح أمس، ويستمر يومين، برعاية محافظ أربيل أوميد خوشناو، والقنصل الأردنـي العام في المدينة فؤاد المجالي.

ويضم جناح الأردن في المعرض الذي أعدته هيئة تنشيط السياحة بالتعاون مع وحـدة شـؤون الطلبة الوافدين في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والقنصلية الأردنية العامة في أربيل، أجنحة لـ22 جامعة أردنية رسمية وخاصة.

وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي د. عزمي محافظة في بيان صحفي أمس، أهمية مشاركة الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في مثل هذه المعارض، مع ضـرورة العمل على تسويق الجامعات لنفسها وللتخصصات ولبرامج المتميزة التي تقدمها، والتي تواكب متطلبات العصر وتراعي حاجة أسواق العمل الإقليمية والعالمية.

ونـوه بالسمعة الطيبة التي يتمتع بها قطاع التعليم العالي الأردني، والذي ساهم في تخريج آلاف الطلبة الوافدين الذين أثبتوا تميزهم لدى التحاقهم بأسواق العمل في بلدانهم، حيث لا بد من البناء على هذه الإنـجـازات لاستقطاب المزيد من الطلبة الوافدين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الأردنية الرسمية والخاصة.

بدوره، قال أمين عام الوزارة رئيس لجنة استقطاب الطلبة الوافدين في مجلس التعليم العالي د. مأمون الدبعي، إن الـوزارة ترتبط بشراكة إستراتيجية مع هيئة تنشيط السياحة التي تقدم جهودا جبارة في دعم السياحة التعليمية في المملكة.

وأضـاف أن مشاركة الأردن بالمعرض تأتي تنفيذا للخطة التنفيذية لإستراتيجية استقطاب الطلبة الوافدين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي في الأردن للأعوام (2023-2027)، والتي أعدتها الوزارة بالتعاون والتنسيق مع شريكها الإستراتيجي هيئة تنشيط السياحة، وأقرها مجلس الوزراء أخيرا التي تهدف إلى تعزيز السياحة التعليمية في المملكة، وزيادة استقطاب الطلبة الوافدين لـلـدراسـة فـي مؤسسات التعليم العالي الأردنية.-(بترا)

.4